منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي **م ت١٢٤/١١**
الدورة الرابعة والعشرون بعد المائة **٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨**
البند ٤-٨ من جدول الأعمال المؤقت **EB124/11**

تغير المناخ والصحة

تقرير من الأمانة

١- تجمع الآراء العلمية على الصعيد العالمي الآن إجماعاً قوياً على أن احترار النظام المناخي حقيقة مفروغ منها وعلى أنه يؤثر على صحة الإنسان. وفي ضوء البيّنات المتاحة طلبت جمعية الصحة العالمية الحادية والستون إلى المديرة العامة، في قرارها ج ص ع٦١-١٩، ضمن جملة أمور، أن تتشاور مع الدول الأعضاء بشأن إعداد "خطة عمل لتعزيز الدعم التقني الذي تقدمه المنظمة إلى الدول الأعضاء لتقدير ومواجهة آثار تغير المناخ في الصحة والنُظم الصحية". ويعرض هذا التقرير خطة العمل المقترحة.

٢- وتُعد خطة العمل إطاراً لعمل الأمانة، مع مراعاة المناخ السائد في كل دولة من الدول الأعضاء وثقافات هذه الدول ومستويات تنميتها الاجتماعية الاقتصادية ونظمها الصحية وأحوالها الصحية ومدى سرعة تأثرها. وقد أُعدّت الخطة بناءً على عملية تشاور تستند إلى قرارات اللجان الإقليمية وأُطر العمل الإقليمية، وهي تتضمن كذلك الاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء إلكترونياً وفي اجتماع حضره ٢٢ بلداً[١] من البلدان التي عينها المديرون الإقليميون للمنظمة (جنيف، ٩ و١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨).

٣- وتتمحور خطة العمل حول أربعة أغراض. وستُنفذ ضمن الإطار الزمني للخطة الاستراتيجية الحالية المتوسطة الأجل ٢٠٠٨-٢٠١٣. وتركز خطة العمل بشكل أساسي على المخاطر البيئية المحدقة بالصحة (في إطار الغرض الإستراتيجي ٨ بالتحديد)، ولكن هناك عدة إجراءات تقتضي دمج الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ في أغراض استراتيجية أخرى، وهي أعمال يجري النهوض بها بالفعل.

هدف الخطة العام

٤- تستهدف خطة العمل ما يلي:

- دعم النُظم الصحية في جميع البلدان، ولاسيما البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة، وذلك من أجل تعزيز قدراتها على تقدير ورصد سرعة التأثر بتغير المناخ ومخاطره وآثاره في مجال الصحة؛
- تحديد الاستراتيجيات والإجراءات الكفيلة بحماية صحة الإنسان، وخصوصاً أسرع الفئات تأثراً؛

---

١ بنغلاديش، بربادوس، البرازيل، الصين، كوستاريكا، الدانمرك، السلفادور، ألمانيا، الهند، إيطاليا، الأردن، مدغشقر، ملديف، النرويج، عُمان، بولندا، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، ساموا، صربيا، أسبانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

- تبادل المعارف والممارسات الجيدة.

الأغراض والإجراءات

الغرض ١- أنشطة الدعوة وإذكاء الوعي

٥- إذكاء الوعي بآثار تغير المناخ على الصحة من أجل تسريع العمل على اتخاذ التدابير اللازمة في مجال الصحة العمومية. ومن شأن تحسين فهم مخاطر تغير المناخ وآثاره على الصحة أن يحفز ويسهل تغيير السلوكيات ودعم المجتمع للإجراءات المتخذة من أجل تقليل انبعاثات غازات الدفيئة. وسيساعد تحسين الوعي المهنيين العاملين في قطاع الصحة على الاضطلاع بدور قيادي في دعم الاستراتيجيات السريعة والشاملة لتخفيف[١] الآثار والتكيف،[٢] والتي تعزز الصحة وتحد من سرعة التأثر.

الإجراءات

٦- ستتخذ الأمانة الإجراءين الواردين أدناه.

الإجراء ١-١ إعداد الأدوات والإرشادات والمعلومات وحزم مواد التدريب لدعم حملات إذكاء الوعي والدعوة الرامية إلى حماية الصحة من تغير المناخ على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٧- سوف يستهدف هذا الإجراء فئات السكان على اختلافها، وخصوصاً المهنيين الصحيين. وسيتم إعداد حزم مواد التعليم الموجهة لعامة الجمهور، ولاسيما الفئات السريعة التأثر، كالأطفال والمسنين، بالتعاون مع السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية.

الإجراء ١-٢ إعداد وتنفيذ حملة عالمية لإذكاء الوعي والدعوة تستهدف وضع الصحة في صميم برنامج العمل الخاص بتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه على المستوى الدولي.

٨- تستهدف هذه الحملة ضمان أخذ موضوع الصحة بعين الاعتبار تماماً خلال المفاوضات الجارية من أجل التحضير للمؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقده بكوبنهاغن في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩. كما تستهدف الحملة توضيح دور كل من السكان وراسمي السياسات والجهات الأخرى وما يلزم أن يتخذه كل منهم من الإجراءات لتنفيذ التدابير المتصلة بالصحة والرامية إلى تعزيز التكيف وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة. وسيتم في هذا الصدد توضيح وقياس الفوائد المترتبة بالنسبة إلى الصحة على مختلف الخيارات المتاحة في مجالات من قبيل إنتاج الطاقة والنقل. وسوف تتبع الحملة أساليب معيارية، كما ستتبع نهوجاً ابتكارية بشأن الآليات المتعددة الوسائط. وسيجري بنشاط إشراك فئات الشباب والمنظمات غير الحكومية المعنية.

---

١ يعني مصطلح "تخفيف" في هذا السياق الإجراءات الرامية إلى الحد من تأثير الإنسان في النظام المناخي، وهي أساساً الاستراتيجيات الرامية إلى تقليل انبعاثات غازات الدفيئة، أو تعزيز إزالتها من الغلاف الجوي.

٢ يعني مصطلح "التكيف" في هذا السياق التكيف داخل النظم الطبيعية أو البشرية على سبيل الاستجابة للمثيرات المناخية الفعلية أو المتوقعة أو لآثارها على نحو يخفف الضرر الواقع أو يغتنم الفرص المفيدة.

الغرض ٢- الدخول في شراكات مع سائر منظمات الأمم المتحدة ومع قطاعات غير قطاع الصحة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لضمان وضع حماية الصحة وتعزيز الصحة في صميم السياسات المتعلقة بتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه.

٩- سيجري العمل على إقامة الشراكات على جميع المستويات. وسوف يستدعي هذا الأمر أن يضطلع قطاع الصحة العمومية بدور القوامة في تعزيز ترابط السياسات عبر جميع القطاعات، والتأثير في السياسات والإجراءات التي يمكن أن تفيد الصحة.

الإجراءات

١٠- ستتخذ الأمانة ثلاثة إجراءات في هذا الصدد.

الإجراء ٢-١ المشاركة في الآليات المناسبة وأنشطة التنسيق ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة.

١١- سيُولى اهتمام خاص لبرنامج عمل نيروبي التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمتعلق بتأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه. وستعمل الأمانة على ضمان مراعاة الشواغل الصحية مراعاة تامة في عملية اتخاذ القرار وتخصيص الموارد وأنشطة التوعية.

الإجراء ٢-٢ اضطلاع المنظمة بدور القوامة مع سائر القطاعات ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٢- سيتم تعزيز التعاون مع القطاعات الأخرى من خلال إعداد أدوات ومواد إعلامية محددة لتوضيح الأثر الذي يمكن أن تحققه مختلف خيارات التنمية (في قطاعي النقل والطاقة مثلاً) فيما يخص تعزيز الصحة وحمايتها. كما أن المشاريع المشتركة مع القطاعات الأخرى (كالزراعة وإدارة الطوارئ) ستلبي الحاجة إلى التعاون بين القطاعات لتحسين مستوى فعالية استجابات التكيف.

الإجراء ٢-٣ تزويد قطاع الصحة بالمعلومات والأدوات والمشورة لتتسنى له المشاركة بفعالية في الآليات الوطنية والإقليمية والدولية.

١٣- من الضروري أن يكفل ممثلو قطاع الصحة دمج الشواغل الصحية كما ينبغي في برامج العمل الوطنية الخاصة بالتكيف وفي عمل اللجان الوطنية وفي الاستراتيجيات الإقليمية والدولية للتكيف وتخفيف الآثار. وستتولى الأمانة تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات والبيانات وأدوات الدعوة لدعم إعداد الوثائق اللازمة على الصعيد القُطري وتيسير سُبل الحصول على الموارد وإدراج موضوع الصحة بطريقة استراتيجية في السياسات الوطنية والدولية الحالية والمقبلة.

الغرض ٣- تعزيز ودعم إعداد البيّنات العلمية

١٤- هناك بعض الثغرات الكبيرة في معارفنا، ولاسيما فيما يخص الآثار الحالية والآثار المحتملة في المستقبل للمخاطر المرتبطة بتغير المناخ، ومدى سرعة تأثر السكان بهذه المخاطر، والسمات التي تميز الفئات السريعة التأثر، ونوع نُظم الترصد والإنذار ونُظم إدارة الطوارئ، والمؤشرات الأفيد لرصد وتقييم معايير

العمل، فضلاً عن مستوى الفعالية النسبية لمختلف سياسات التكيف وتخفيف الآثار فيما يتعلق بتعزيز الصحة وحمايتها.

الإجراءات

١٥- ستنفذ الأمانة سبعة إجراءات في هذا الصدد.

الإجراء ٣-١ تقدير عبء المرض الناجم عن تغير المناخ والتنبؤ به في السنوات المقبلة باتباع النهوج القائمة والجديدة.

١٦- ستعمل الأمانة عن كثب مع سائر الهيئات العلمية المعنية من أجل تحديث التقديرات السابقة وإدراج حصائل جديدة غير مباشرة لم تؤخذ في الحسبان في الحسابات السابقة. وسيجري تنقيح وتحسين الأدوات القائمة لتيسير عملية تطبيق الحصائل على كل من المستوى الإقليمي والوطني والمحلي.

الإجراء ٣-٢ استعراض وتطوير المنهجيات والمبادئ التوجيهية بشأن السُبل الكفيلة بتقييم سرعة التأثر بالآثار الصحية الناجمة عن تغير المناخ على كل من المستوى المحلي والوطني والإقليمي.

١٧- إن تقديرات سرعة التأثر تحسن فهم المخاطر الحالية والمقبلة المحدقة بالصحة، مع ما يكتنف ذلك من عدم اليقين. كما تيسر التقديرات عملية تحديد التدخلات التي يمكن أن تخفف الضغط على المحددات الصحية الحساسة للمناخ، وتزيد مرونة السكان إزاءه، وتعزز القدرة على التأهب للطوارئ ومواجهتها.

الإجراء ٣-٣ إقامة مركز لتبادل الاستراتيجيات القائمة لحماية الصحة في الدول الأعضاء وإتاحة المعلومات على نطاق واسع. وتقييم الفعالية النسبية بما في ذلك المردودية.

١٨- يقوم بعض البلدان والأقاليم بتنفيذ الاستراتيجيات والإجراءات أو تخطيطها. وثمة حاجة إلى توثيق هذه التطورات ونشرها وتبادلها وتقدير مدى فعاليتها.

الإجراء ٣-٤ دعم ورصد البحوث المجراة من أجل تحسين المعارف المتعلقة بالصحة العمومية بشأن مخاطر تغير المناخ على الصحة وبشأن أنجع التدخلات اللازمة لإدارة هذه المخاطر.

١٩- عقدت المنظمة عملية تشاور رسمية مع كبار الباحثين وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة، وحددت مجالات الأولوية للبحوث المقبلة تحت العناوين المحددة في القرار ج ص ع٦١-١٩. وستعمل المنظمة مع هذه الجهات وغيرها من الشركاء المعنيين على إنشاء الآليات المالية وآليات التنسيق اللازمة لسد الثغرات المحددة في المعارف وبناء ما يلزم من قدرات في مجال البحوث، وخصوصاً في البلدان النامية.

الإجراء ٣-٥ تقدير أثر سياسات التكيف وتخفيف الآثار على الصحة في القطاعات الأخرى وتحديد أنجع الإجراءات التي يُحتمل أن تفيد الصحة.

٢٠- تتأثر صحة الإنسان تأثراً مباشراً بالخيارات التي تتوصل إليها القطاعات الأخرى، من قبيل قطاع الطاقة وقطاع الزراعة وقطاع النقل. ومن شأن توضيح الآثار الصحية المترتبة على القرارات التي تتخذها هذه القطاعات فيما يخص تخفيف الآثار والتكيف، ووضع الأدوات اللازمة لتقييمها على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، أن يدعما تحقيق الفوائد الصحية وتلافي المخاطر المحدقة بالصحة.

الإجراء ٣-٦ تحديد ووضع المؤشرات لرصد الحصائل الصحية المتصلة بتغير المناخ داخل نظم الترصد.

٢١- ستخضع نُظم الترصد القائمة للاستعراض بغية تحديد المؤشرات التي يمكن استخدامها لتحديد وتقدير المخاطر الصحية الناجمة عن تغير المناخ ومدى فعالية الإجراءات المتخذة في هذا المضمار. وسيتم اقتراح مؤشرات جديدة عند اللزوم.

الإجراء ٣-٧ العمل مع سائر المنظمات العلمية المعنية على إجراء تقدير دولي شامل للتكاليف الاقتصادية ذات الصلة بآثار تغير المناخ على الصحة في إطار مختلف سيناريوهات اتخاذ إجراءات التكيف وتخفيف الآثار و/ أو عدم اتخاذ الإجراءات. وتزويد الدول الأعضاء بالوسائل اللازمة لإجراء هذه التقديرات على المستوى الوطني.

٢٢- أوضح كل من تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (٢٠٠١) واستعراض شتيرن بشأن الآثار الاقتصادية لتغير المناخ (٢٠٠٦) الآثار الاقتصادية المترتبة على تغير المناخ في المجتمع ككل وفي بعض القطاعات الاقتصادية. ومن شأن إجراء تقييم مماثل للآثار الصحية أن يعود بالفائدة على عملية وضع السياسات وتدعيم الحجج المؤيدة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه.

الغرض ٤- تعزيز النُظم الصحية لمواجهة التهديدات الصحية التي يشكلها تغير المناخ، بما فيها الطوارئ الناجمة عن الظواهر الجوية المتطرفة وارتفاع مستوى سطح البحر.

٢٣- سوف تتطلب الإجراءات التي تتخذها النُظم الصحية لحماية السكان من آثار تغير المناخ إدراج تدخلات الصحة العمومية في قطاع الصحة النظامي، مثل مكافحة أمراض المناطق المدارية المنسية (المهملة) وتوفير الرعاية الصحية الأولية، واتخاذ الإجراءات الرامية إلى تحسين المحددات البيئية والاجتماعية للصحة، والتي تتراوح بين توفير المياه النقية ومرافق الإصحاح النظيفة وبين تعزيز عافية المرأة. ويجب أن يكون هناك قاسم مشترك بين هذه المسائل وهو ضمان الإنصاف وإعطاء الأولوية لحماية الأمن الصحي للفئات السريعة التأثر على وجه الخصوص.

٢٤- وعلاوة على ذلك ثمة حاجة على وجه الخصوص إلى مكافحة المخاطر الصحية وتقليلها، وتعزيز تنسيق التأهب والاستجابة فيما يتعلق بالآثار الصحية المترتبة على الطوارئ الشديدة وغيرها من الأزمات التي قد تتفاقم بفعل تقلبية المناخ وتغيره.

الإجراءات

٢٥- ستتخذ الأمانة ستة إجراءات في هذا الصدد.

الإجراء ٤-١ تقديم الدعم التقني من أجل بناء القدرات اللازمة لتقدير ورصد مدى سرعة التأثر بالمخاطر الصحية الناجمة عن تغير المناخ.

٢٦- ستتعاون الأمانة مع البلدان على بناء القدرة الوطنية على إجراء التقديرات الخاصة بالأخطار وسرعة التأثر والمخاطر والقدرات اللازمة. وسيشمل ذلك التدريب على استخدام أدوات معينة معدّة في مختلف المجالات التقنية ذات الصلة.

الإجراء ٤-٢ الدعوة إلى تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية (بما فيها خدمات الوقاية الأولية) دعماً لقدرات المجتمعات المحلية على اكتساب المرونة إزاء المخاطر الصحية الناجمة عن تغير المناخ.

٢٧- سوف يقتضي الكثير من الاستجابات للتحديات الصحية التي يشكلها تغير المناخ تنفيذ تدخلات الرعاية الصحية الأولية، بما فيها الوقاية الأولية، في مجالات كل من مكافحة النواقل، وحماية الصحة البيئية، وترصد الأمراض.

الإجراء ٤-٣ حشد وتوجيه الدعم الدولي اللازم للتعجيل بتعزيز نُظم الصحة العمومية وتمويلها على الصعيد الوطني.

٢٨- ستقدم الأمانة الدعم إلى قطاعات الصحة في الدول الأعضاء لإشراكها في الآليات الدولية ذات الصلة بتغير المناخ من أجل الحصول على ما يلزم من دعم مالي وسياسي لتنفيذ استجابات صحية فعالة للتكيف مع تغير المناخ. ويجب أن تراعي عملية تطوير البنية التحتية الصحية مخاطر تغير المناخ لضمان مأمونية هذه البنية التحتية وتمكّنها من أداء وظيفتها في حالات الطوارئ.

الإجراء ٤-٤ دعم عملية إعداد وتنفيذ وتقييم الخطط الإقليمية والوطنية لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه والتي تقتضي اتخاذ النُظم الصحية إجراءات.

٢٩- ستعمل الأمانة مع البلدان على وضع وتقييم خطط عمل في مجال المسؤولية المحددة لقطاع الصحة وفي القطاعات الأخرى التي تؤثر فيها الإجراءات المتخذة على الصحة وعلى موارد قطاع الصحة. وسيتم التشديد بقوة على الحاجة إلى دمج موضوع تغير المناخ في البرامج الصحية القائمة وتعزيز الحد من مخاطر الكوارث والتأهب للطوارئ وتدعيم قدرات الاستجابة من أجل مواجهة مخاطر الطوارئ المتزايدة. وإضافة إلى ذلك سيجري دعم عملية وضع البرامج الخاصة بالنُظم الصحية التي ستسهم في تقليل انبعاثات غازات الدفيئة الصادرة عنها.

الإجراء ٤-٥ توحيد ودعم استحداث نُظم إنذار مبكر فيما يتصل بالعواقب الصحية المترتبة على تغير المناخ وتقلبيته.

٣٠- تستخدم بلدان عديدة نُظم الإنذار لإبلاغ السكان بكيفية التأهب والتصدي للمخاطر الصحية الناجمة عن الظواهر المتصلة بالأحوال الجوية. وستعمل المنظمة مع سائر الأطراف الفاعلة، كوكالات الأرصاد الجوية، وستشارك في تبادل الخبرات، وتقييمها، وتنفيذ الاستراتيجيات الفعالة على نطاق أوسع.

الإجراء ٤-٦ دعم تقدير فعالية تدابير إدارة الطوارئ الصحية في تقليل تأثير الظواهر المتطرفة على الصحة باستحداث أساليب تقييم مناسبة وإجراء الدراسات التجريبية.

٣١- سوف تدعم الأمانة إجراء المزيد من التقييمات المنهجية لمدى دقة الإنذارات، وفعالية الاستجابات الاجتماعية والوقائية والسريرية، فيما يخص حماية صحة فئات السكان السريعة التأثر. وينبغي أن تُدرج جميع آثار تغير المناخ على الصحة، والمخاطر الطويلة الأجل الناجمة عن نوبات الجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر، التي قد تؤثر على أمن ومأمونية المياه والغذاء، والتنافس على الموارد، وتشريد السكان ذوي الاحتياجات الإنسانية، في نُظم الإنذار المبكر مع ما يلزم من مخططات التقييم.

التنفيذ

٣٢- ستُنفذ الأنشطة التي يرد وصفها في خطة العمل هذه بهدف دعم البلدان من خلال شبكة المنظمة بجميع مستوياتها وعن طريق الاستفادة بفعالية من المراكز المعنية المتعاونة مع المنظمة ومن خبرة سائر الهيئات ذات الصلة، كالفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وستُعين، حسب الاقتضاء، مراكز جديدة متعاونة مع المنظمة لدعم عملية التنفيذ في بعض المناطق الجغرافية وفيما يتعلق بمسائل محددة. وسيتم تحسين التعاون مع مراكز الامتياز العلمي الوطنية والدولية. وسيُضطلع بأنشطة الرصد والتقييم من خلال الآليات والمؤشرات الواردة في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ٢٠٠٨-٢٠١٣، وفي الميزانية البرمجية لكل ثنائية ذات صلة. وتشير التقديرات إلى أنه برغم الزيادة الحادة في عدد الأنشطة فإن ميزانيتي الثنائيتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و٢٠١٠-٢٠١١ ستغطيان الاحتياجات. ومع ذلك ينبغي أن تخضع الميزانية المخططة للثنائية ٢٠١٢-٢٠١٣ للتقييم من جديد على أساس الإجراءات المتخذة خلال الثنائية الحالية والثنائية المقبلة، واحتياجات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتعاون والدعم.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٣٣- المجلس التنفيذي مدعو إلى الإحاطة علماً بالتقرير وتقديم الإرشادات بشأن خطة العمل.

= = =